

RAPPORTD'OBSERVATION Affaire N°85 Youssefites CHAMBRE CRIMINELLE SPÉCIALISÉE À Tunis Audience N°1 11/07/2019

قضية عدد 85: المتعلقة بالتيار اليوسفي

قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:

- ۔ ادریس قیقة
- الباجي قايد السبسي
- أحمد بن نصير شهر احمد التليسي
 - محمد الحبيب عرفة
 - الحبيب ورق
 - عبد الحميد مامي

القائمين بالحق الشخصى:

وقعت المناداة على الشاكين وهم:

- . صالح النجار: ارملته بية لم تحضر ولم يبلغ جذر استدعائها .
 - محمد صالح غرس حضر بقاعة الجلسة
 - رضابن عمار
- ام الزين القراوصي لم يحضر ابنها مجمد ولم يبلغ جذر استدعائه.
 - محمد بو عبيدي لم يحضر ورثه.
 - الطاهر نصر لم يحضر ورثته.
 - محمد العماري لم تحضر حفيدته امال العماري .
 - صالح بن عامر لم يحضر .
 - بلقاسم الحرابي لم يحضر.
 - بلقاسم بن رحومة لم يحضر
 - · ورثة على الغرايري لم يحضروا.
 - مبروكة بن عمار لم تحضر.
 - عمار ضيف الله لم يحضر ورثته
 - بلقاسم مقشي لم يحضر
 - محمد ذویب لم یحضر



- حسن التريكي لم يحضر
- . لطفي الشملي لم يحضر
- رياض صوة لم يحضر
- بلبابة الهادف لم يحضر
- صالح السمعلي لم يحضر
 - · سعد العويني لم يحضر
 - على سليمان لم يحضر
- تليلي القرامصي لم يحضر
- عبد الله القرامصي لم يحضر
 - جمعة النجار لم يحضر
 - خليفة شندول لم يحضر
 - مولدي جمل لم يحضر
 - عبد الله صويلح لم يحضر
 - محمد بوزیان لم یحضر
 - بوبكر الجمنى لم يحضر
- عبد الغنى الدريسي لم يحضر
 - الحبيب بوزعيمة لم يحضر
 - منذر العماري لم يحضر
- محمد الصادق العبيدي لم يحضر
- ورثة المرحوم صالح الحريزي لم يحضر
 - علیا عمیرة لم یحضر
 - سامی زهیر لم یحضر
 - ابراهیم مبروکی لم یحضر
 - صلاح الدين بن عبد العزيز لم يحضر
 - محمد الحسين بن ناصر لم يحضر
 - · نصر الجري لم يحضر
 - المختار عطية لم يحضر

الوقائع:

- في فترة الخمسينات اندلعت بتونس حركة مقاومة مسلحة ضد قوات الجيش الفرنسي وذلك في الجبال والمدن امتدت لتطال الجالية الفرنسية.
- لجأت الحكومة الفرنسية الى التفاوض مع الحبيب بورقيبة وذلك لوقف المقاومة المسلحة مقابل



تعهد السلط الفرنسية بتمكين تونس من الاستقلال.

رغم ابرام بروتوكول الاستقلال الداخلي سنة 1955 اعتبر المقاومون اتفاقيات 1955 غير كافية لتحقيق السيادة الوطنية وأعلنوا رفضهم تسليم السلاح وتعزز هذا التوجه بقدوم صالح بن يوسف الذي عارض مشروع الحبيب بورقيبة وأعلن رفضه لاتفاقيات 1955 مما ادى الى تعرض المقاومين للتصفية والملاحقات الامنية من قبل الجيش الفرنسي وتواصلت هذه الملاحقات ضدهم حتى بعد الاستقلال في 20 مارس 1956 باعتبارهم أصبحوا نواة ما عرف بالتيار اليوسفى.

التهم حسب النص القانوني و على معنى المجلة الجزائية:

- ـ انتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة الناتج عنه الإعدام التعسفي
- التعذيب طبق الفصلين 101 مكرر و101 ثانيا جديد من المجلة الجزائية.
 - الإيقاف التعسفي: طبق الفصلين 250 و 251 م ج.
 - -المشاركة: طبق الفصل 32 م ج

1- أطوار الجلسة:

حضر بالجلسة الاستاذ الياس بن سدرين واعلم نيابة زميله الاستاذ وسام الشابي في حق الضحية محمد صالح غرس وطلب سماع شهادة منوب زميله جلسة.

لم يبلغ جذع الاستدعاء مما يتوجب على المحكمة اعادة استدعائهم

طلب الاستاذ بن سدرين سماع منوب زميله محمد صالح غرس نظرا لكونه متقدم في السن (92 سنة) ومراعاة لظروفه الصحية فصرح بانه بتاريخ 18 جانفي 1952 كانت قد صدرت تعليمات من الحزب الدستوري وعممت عن طريق الشعب الدستورية مفادها مجابهة السلط الاستعمارية ومقاومتها وبموجب ذلك تكونت مجموعات مقاومة قامت بما يعرف بحرب عصابات استهدفت الجيش الفرنسي وطالت كذلك الجالية الفرنسية.

التجأت السلطات الفرنسية الى الحبيب بورقيبة المنفي بفرنسا أنذاك وتم نقله الى مقر الحكومة الفرنسية للتفاوض معه دون اشراك اي أحد من اعضاء الحزب.

حسب راي الضحية فان الامر كان عبارة عن صفقة بين الحبيب بورقيبة ومنداس فرانس يتعهد بموجبها بورقيبة بايقاف المقاومة وتسليم اسلحتها مقابل تعهد فرنسا بان تتعامل معه مستقبلا كممثل وحيد لتونس.

في ديسمبر 1954 راجت معلومات تفضح تلك الصفقة خاصة انه وفي شهر نوفمبر 1954 انعقد اجتماع بمقر المقيم العام ضم شخصيات وطنية تونسية وضباط فرنسيين وذكر من بين الحاضرين



الباجي قائد السبسي، حمادي البسطانجي، المختار عطية، الحبيب المولهي وكان هذا الاجتماع غايته الاتفاق على نزع السلاح.

ذكر الضحية بأن لزهر الشرايطي اخبره بانه وقعت مغالطة المقاومين لحملهم على نزع السلاح وذلك بإيهامهم بان الدولة حصلت على استقلالها في انتظار اتمام الاجراءات الادارية وانه سيتم ادماج المقاومين كنواة للجيش الوطني في حين اتضح انه لم يقع التفاوض مطلقا في شأن الاستقلال.

اعتبر الضحية ان مشروع تسليم السلاح اجهض مشروع تكوين جبهة عسكرية بشمال افريقيا : عبد الكريم الخطابي بالمغرب واندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 كان سيحقق انتصار عسكري على المستعمر .

بدأت مقاومة هذا التوجه قبل ظهور التيار اليوسفي ثم وبعودة صالح بن يوسف تعززت مظاهر الرفض بتلك التوجهات (تسليم السلاح) التي غذتها ضحالة اتفاقيات 1955 التي لم تنتصر للسيادة التونسية باعتبار سيطرت فرنسا على اهم المجالات.

وقعت ملاحقة المقاومين وتصفيتهم مما أدى الى تصاعد المقاومة وتناميها وكان الضحية من المنخرطين فيها خاصة في جانفي 1956 وهو ما دفع بفرنسا الى الإسراع في الاتفاق مع بورقيبة لإبرام برتوكول الاستقلال بتاريخ 20 مارس 1956 لعزل تونس عن خط المقاومة المسلحة.

صرح الضحية بانه ورغم الاستقلال فان الجيش الفرنسي بقي بتونس يتعقب المقاومة بالقصف بواسطة الطائرات ملحقا في صفوفها مئات الضحايا وذلك بموافقة من الحبيب بورقيبة حسب شهادته. تدخل القاضي لسؤاله عن الضرر الذي لحقه شخصيا باعتباره شاكي في قضية الحال فأجاب بكونه يرغب أساسا في إيصال صوته للعدالة وتقديم شهادة تاريخية باعتبار المغالطات السائدة المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية بتونس وخاصة اعتبار الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة العصرية وهو أمر غير صحيح ثم أضاف متحدثا عن نفسه بأنه وقع إلقاء القبض عليه في 22 فيفري 1956 وتم التحقيق معه في 60 جوان 1956 من قبل قاضي تحقيق فرنسي ثم أودع السجن وتمت محاكمته في جانفي 1957 بتهمة تكوين عصابة مفسدين ومسك سلاح بدون رخصة وحكم عليه بعشرة أعوام أشغال شاقة وعشرة أعوام مراقبة إدارية ثم تم الإفراج عنه بعد قضاء خمسة أعوام بموجب العفو.

قدم الشاكي افادة بخصوص المقاوم الطيب الزلاق الذي اعتبره شاكي ضحية حيث تم شنقه ظلما. طلب الأستاذين بن سدرين والشابي التأخير للقيام بإجراءات الدعوى المدنية فتم حجز القضية إثر الجلسة لتحديد موعد الجلسة المقبلة.

ملاحظة:

ابتدأت الجلسة في حدود 14:40 لتنتهي في حدود 16:37

